

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الرواية التاسعة من الطائفة الثانية تجاه المواسعة

«و منها: (صحيفة) ما عن الشيخ، عن إسماعيل بن هشام، عن أبي الحسن (الكاظمي) عليه السلام: «عن الرجل يؤخر الظهر (الحاضر) حتى يدخل وقت (فضيلة) العصر (فأجاب عليه السلام) أنه يبدأ بالعصر ثم يصل إلى الظهر». [1]

و قد علق عليه شيخ الطائفة قائلاً:

«فالوجه في هذا الخبر هو أنه إذا تضييق وقت العصر (وابتدأ وقته الاختصاصي) بدأ به ثم صلى بعده الظهر» [2]

بينما الشيخ الأعظم لم يستقبل مضمونه تجاه المواسعة بصياغة أخرى قائلاً:

«و فيه ما تقدم، من (التفيقية إذ) أنه لا يناسب ما هو المعروف (في الوسط الشيعي) من عدم خروج وقت الظهر إلا إذا بقي مقدار (الوقت الاختصاصي لـ) صلاة العصر (فحينئذ سينسجم مدلوله مع أهل المضايقة أيضاً لأنهم يقررون بتقديم العصر الضيق على الظهر، وبالتالي لو حملناه على التفقيه لما انتفع به أهل المواسعة وكذا لو حملناه على ضيق وقت العصر لا أجد نفعاً لأهل المواسعة أيضاً، فالرواية مطرودة الاستدلال تماماً).» [3]

الرواية العاشرة تجاه المواسعة

«و منها: ما عن الصدوق والشيخ بإسنادهما عن إسحاق بن عمّار «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «تُقام الصلاة وقد صلّيت (نفسها مسبقاً)؟ قال: صلّها (جماعةً) و اجعلها (قضاءً) لما فات» [4].

فإذن، قد قدم الإمام الحاضرة التي قد صلّاها بدايةً، ثم أخر الفائتة التي سوف تصلّى جماعةً، بينما لو افترضنا فوريّة القضاء لبكلت الحاضرة التي قد صلّاها.

ثم علق عليها الشيخ الأعظم قائلاً:

«و دعوى اختصاص الصلاة التي صلّاها أولاً بصورة «نسيان» وجوب القضاء (بحيث لا تُفيد المواسعة إذ قد صلّى الحاضرة فنسي فائتها، و لهذا قد جوز له الإمام ذلك، إلا أنها) بعيدة (إذ أسلوب إجابة الإمام - و اجعلها لما فات - يُعرب عن أن «سعه القضاء» يُعد مفروغاً عنها و لهذا قد أجاب إذ بصورة مطلقة بأنه متى صلّيت الحاضرة فإيمكانيك أن تقضي الفوائت عقبها) نعم ظاهر الرواية (صلّها) الاستحباب، فيمكن حملها على مُحتمل الفوات (بحيث لم يستيقن الفوات فاستحب له الإمام أن يقضى فوائته

المحتملة، إلا أنَّ مدار النَّزاع يدور حولَ الفوائد اليقينية فإنَّها هي التي قد استوجب أهل المضايقة فوريَّتها لا المحتملات).»[5]«

الرواية الأولى من الطائفة الثالثة تجاه ترسیخ المواسعة

ثمَّ تولَّ الشَّيخ الأعظم إلى الطائفة الثالثة المُتجاهرة بالمواسعة قائلاً:

«الطائفة الثالثة: ما دلَّ من الأخبار على جواز النَّفل أداءً وقضاءً، لمن عليه فائدة (واجبة يقينية).»[6]

و على وَتيرته أيضاً قد تحدَّث صاحب الجوادر قائلاً: [7]

«و منها: ما دلَّ على جواز النافلة لمن عليه فائدة، من الأخبار السابقة و غيرها، ك صحيح أبي بصير عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن رجل نام عن الغداة حتى طلعت الشمس، فقال: يصلِّي ركعتين (النافلتين) ثم يصلِّي الغداة (الفائدة)».»[8]

فبالتالي قد قدم الإمام النافلة على الفائدة مما يُبرهن على انعدام فوريَّة الفوائد.

أجل، لو اعتقدَ فقيه بأنَّ نافلة الفائدة تُوازن نفس الفائدة، فإنَّهما ملتصقان تماماً، لَمَّا دلَّت على المواسعة إذ ربما المُعتقد بالمضايقة يُسوِّي بين الفائدة و نافلتها، فتقديم النافلة لا يُعد فوريَّة الفائدة في رأيه أساساً.

الرواية الثانية من الطائفة الثالثة

لقد استذكرها صاحب الجوادر قائلاً: [9]

«و موثق عمار عنه (الصادق عليه السلام) أيضاً «لكل صلاة مكتوبة «لها نافلة ركعتين» إلا العصر، فإنه يقدم نافلتها فتصيران قبلها (العصر) و هي الركعتان اللتان تمت بهما الثمان بعد الظهر (فقد قيل شذوذًا أنَّ الركعتين الأخيرتين قُبِّل الظهر - من مجموع أربع صلوات نافلات - لا تُحسب نافلة للظهر بل تتعلق بالعصر إلا أنها تُصلَّى قبل الظهر حسب، فهذارأي مطروح) فإذا أردتَ أن تقضي شيئاً من الصلاة مكتوبة أو غيرها فلا تصلِّ شيئاً حتى تبدأ فتصلي قبل الفريضة التي حضرت (فقد) ركعتين نافلة لها، ثم اقض ما شئت»[10] الخبر، وإن كان هو كما ترى مضطربَ اللُّفْظِ و المَعْنَى....»

فالنتائج: حيث قد قدم الإمام التوافل على شتَّي الفوائد، وبالتالي قد أهدم فوريَّتها مصريحاً بأنه: يتَنَفَّل ثم يَقضِي.

أربع احتمالات سارية تجاه الرواية الثانية

لقد أحتمل العلامة المجلسي (1111ق) عدَّة احتمالات قائلاً:

«قوله عليه السلام: لكل صلاة مكتوبة لها نافلة ركعتين (إإن لفظ) «لها» تأكيد لقوله «لكل»:

1. و يحتمل أن يكون المراد به أن لكل صلاة نافلة تختص بها، إلا العصر فإنه اكتفى فيها بركرعتين من نافلة الظهر لقربهما منها (فتلك الركعتان الأخيرتان للعصر ححسب) و هذا بناء على أن الثماني ركعات قبل الظهر ليست بنافلة الظهر و لكنها لهذا الوقت (قد وردت فقط) و الثمان بعدها نافلة للظهر كما يدل عليه كثير من الأخبار.

2. و يحتمل أن يكون المراد (من لفظ «لها» بمعنى «بعدها») أن كل صلاة (تَمْتَكَ) بعدها نافلة و إن لم تكن متصلة بها، إلا العصر فإنها قبلها و ليس بعدها إلى المغرب نافلة.

3. أو المراد أن كل فريضة، لها نافلة متصلة بها، سواء كان قبلها أو بعدها إلا العصر فإنه يجوز الفصل بينها (العصر) وبين الركعتين لاختلاف وقتيهما (العصر و النافلة) لا سيما على القول بالمثل و المثلين في الفريضة خاصة.

4. أو المراد (من كلمة «لها») أن لكل صلاة نافلة ركعتين قبلها، غير النوافل المرتبة (نظير نافلة الظهر) إلا العصر، لكن لا يوافقه قول و لا يساعد له خبر. [11]

ثم ابتدأ الشيخ لدراسة روایات الطائفۃ الثالثة - بلا استحضار متینها - قائلًا:

1. فمن جملة ذلك: ما استفاض من قصة نوم النبي صلی اللہ علیہ وآلہ و سلم عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس، فقام فصلی هو وأصحابه أولاً نافلة الفجر ثم صلی الصبح [12].

و لا إشكال في سندتها و دلالتها إلا من جهة تضمنها نوم النبي صلی اللہ علیہ وآلہ و سلم، بل في بعضها ما يدل على صدور السهو أيضا منه عليه السلام على ما يقوله الصدوق [13] تبعاً لشيخه ابن الوليد (343ق) بل عن ظاهر الطبرسي في تفسير قوله تعالى: «و إذا رأيْتَ الدِّينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا» [14] نسبة ذلك إلى الإمامية في غير ما يؤدونه عن الله [15].

لكن الظاهر شذوذ هذا القول و مهجوريته، خصوصاً فيما يتعلق بفعل المحرمات و ترك الواجبات. [16]

[1] التهذيب ٢٧١:٢ أبواب المواقیت، الحديث ١٠٨٠ و الاستبصار ١٠٥٦ و الوسائل ٩٤:٣، الباب ٤ من أبواب المواقیت، الحديث ١٧ و في جميع النسخ «إسماعيل ابن هشام»، لكن في التهذيب والاستبصار والوسائل: إسماعيل بن همام، و الظاهر أنه الصحيح.

[2] طوسي محمد بن حسن. تهذيب الأحكام. Vol. 2. ص 271 تهران - ایران: دار الكتب الإسلامية.

[3] رسائل فقهية (انصاری) (رسالة في المواسعة والمضايقة)، صفحه: ٣١٨، مجمع الفكر الإسلامي.

[4] التهذيب ٥١:٣ أحكام الجماعة، الحديث ١٧٨، و الوسائل ٥٥:٥، الباب ٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول. و انظر الفقيه ٤٠٧:٤، الحديث ١٢١٥.

[5] رسائل فقهية (انصاری) (رسالة في المواسعة والمضايقة)، صفحه: ٣١٨، مجمع الفكر الإسلامي
[6] نفس الینبوع.

[7] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص 68 بيروت، دار إحياء التراث العربي.

[8] الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقیت - الحديث ٢.

[9] جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص 68.

[10] الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقیت - الحديث ٥.

[11] مجلسى محمداقر بن محمدتقى. ملاذ الأخیار فی فهم تهذیب الأخبار. Vol. 4. ص 351.

[12] الوسائل ٢٠٦:٢، الباب ٦١ من أبواب المواقیت، الحديث ١، ٦، و ٣٥٠:٥ الباب ٢ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٢.

[13] الفقيه ٣٥٨:١-٣٦٠ احكام السهو، الحديث ١٠٣١.

[14] الانعام: ٦-٦٨.

[15] مجمع البيان ٣١٧:٢.

[16] انصاری مرتضی بن محمدامین. رسائل فقهیة (انصاری) (رسالة في المواسعة و المضايقة). ص319 قم، مجمع الفكر الإسلامي.